



سياسة الامتثال

المقدمة

تلتزم جمعية الرعاية الإسلامية بدولة الكويت بضمان الامتثال الكامل لجميع القوانين والأنظمة المحلية والدولية ذات الصلة. تهدف هذه السياسة إلى تحديد مبادئ وأساليب تنفيذ الامتثال في الجمعية لضمان الحفاظ على سمعتها، وحماية أموال المتبرعين، وتعزيز الشفافية، وتعزيز الاستدامة في عمل الجمعية. كما تضمن هذه السياسة التزام الجمعية بالممارسات الأخلاقية والمهنية في جميع أنشطتها وبرامجها الخيرية.

■ أولاً: أهداف السياسة

تهدف سياسة الامتثال إلى:

1. ضمان الامتثال الكامل للقوانين واللوائح المحلية والدولية المعمول بها في دولة الكويت.
2. دعم وتحفيز ثقافة الشفافية والمساءلة داخل الجمعية.
3. تعزيز ممارسات النزاهة والعدالة في جميع الأنشطة المتعلقة بالجمعية.
4. تحديد مسؤوليات وواجبات جميع المعنيين لضمان التزام الجمعية بأفضل معايير الامتثال.
5. توفير إطار عمل مناسب لإدارة المخاطر القانونية والتنظيمية.

■ ثانياً: نطاق السياسة

تنطبق سياسة الامتثال على جميع الأنشطة التي تقوم بها الجمعية، بما في ذلك:

1. جمع التبرعات المالية.
2. تنفيذ المشاريع والبرامج الخيرية.
3. التعامل مع المتبرعين، المستفيدين، والموردين.
4. الالتزام باللوائح المحلية المتعلقة بحماية البيانات، والضرائب، والتمويل.
5. الحفاظ على البيئة التحتية والأمن السيبراني.

■ ثالثاً: الالتزام بالقوانين واللوائح المحلية والدولية

1. الامتثال للقوانين الكويتية: تلتزم الجمعية بكافة القوانين واللوائح المحلية في دولة الكويت، بما في ذلك قوانين الجمعيات الخيرية، والضرائب، والمحاسبة، والحفاظ على الشفافية.
2. الامتثال للمعايير الدولية: تلتزم الجمعية بأفضل الممارسات واللوائح الدولية المتعلقة بالأنشطة الخيرية، مثل قوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT).
3. الامتثال لأخلاقيات العمل: تلتزم الجمعية بمبادئ النزاهة والشفافية في جميع التعاملات، كما تحرص على التزام الموظفين والمتعاونين بسياسات مكافحة الفساد.

■ رابعاً: آلية تنفيذ الامتثال

1. إعداد وتدريب الموظفين: تلتزم الجمعية بتدريب جميع الموظفين والفرق المعنية على مبادئ وأسس الامتثال، مع ضمان وعيهم الكامل بالقوانين والسياسات ذات الصلة.
2. مراقبة وتقييم الامتثال: تقوم الجمعية بتطبيق نظام لمراقبة الامتثال لضمان تطبيق السياسة بفعالية. يشمل ذلك مراجعة العمليات والتدقيق الداخلي المنتظم.
3. الإبلاغ عن المخالفات: تتيح الجمعية لجميع أصحاب العلاقة (موظفين، متبرعين، مستفيدين) الإبلاغ عن أي ممارسات غير قانونية أو غير أخلاقية عبر قنوات شكاوى رسمية.
4. إجراءات تصحيحية: في حال اكتشاف مخالفة أو انتهاك، سيتم اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة لضمان معالجة الموقف بشكل قانوني وأخلاقي.

■ خامساً: إدارة المخاطر

1. التقييم المستمر للمخاطر: تلتزم الجمعية بتقييم المخاطر القانونية والتنظيمية بشكل دوري لضمان امتثالها للقوانين المحلية والدولية.
2. إعداد خطط الطوارئ: سيتم وضع خطط طوارئ للتعامل مع الحالات الطارئة التي قد تؤثر على العمليات الخيرية، بما في ذلك الكشف عن سوء استخدام الأموال أو المخالفات القانونية.

3. التقارير الدورية: تلتزم الجمعية بتقديم تقارير دورية إلى الجهات المعنية حول التزامها بالامتثال، بما في ذلك إدارة المخاطر وتنفيذ السياسات.

■ سادساً: التعامل مع التبرعات

تلتزم الجمعية باتخاذ تدابير أمنية لحماية البيانات الشخصية من الوصول غير المصرح به، الفقدان، أو التلاعب، وتشمل:

1. استخدام تقنيات التشفير: لحماية البيانات أثناء نقلها وتخزينها.
2. تقييد الوصول: بحيث يمكن فقط للموظفين المخولين الوصول إلى البيانات الحساسة.
3. تدريب الموظفين: حول أفضل الممارسات في مجال حماية البيانات والخصوصية.

■ سابعاً: حماية البيانات

تلتزم الجمعية بحماية البيانات الشخصية للمتبرعين والمستفيدين، وذلك من خلال:

1. تطبيق قوانين حماية البيانات: الالتزام بكافة القوانين المتعلقة بحماية البيانات الشخصية في دولة الكويت، وكذلك المعايير الدولية المتعلقة بحماية البيانات.
2. استخدام تقنيات الأمان: ضمان حماية البيانات الحساسة عبر استخدام تقنيات الأمان والتشفير المتطورة.

■ ثامناً: الشفافية والمساءلة

1. التقارير المالية: تلتزم الجمعية بتقديم تقارير مالية سنوية مدققة وشفافة توضح كيفية استخدام التبرعات في المشاريع والبرامج الخيرية.
2. المساءلة أمام الجهات الرقابية: تلتزم الجمعية بتقديم تقارير دورية إلى الجهات الحكومية المعنية مثل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وهيئات الرقابة المعتمدة.

■ تاسعا: التعامل مع الشكاوى والانتهاكات

1. قنوات الشكاوى: توفر الجمعية آليات فعالة لإبلاغ الشكاوى والانتهاكات المحتملة، مثل الخطوط الساخنة، البريد الإلكتروني، والنماذج الإلكترونية.
2. التحقيق في الانتهاكات: تتعهد الجمعية بالتحقيق الفوري في أي شكاوى متعلقة بالامتثال واتخاذ الإجراءات اللازمة، بما في ذلك التحقيقات الداخلية أو الاستعانة بالجهات الخارجية عند الضرورة.

■ عاشراً: المراجعة والتحديث

تقوم الجمعية بمراجعة وتحديث هذه السياسة بشكل دوري لضمان الامتثال المستمر لأحدث القوانين واللوائح، ولتحقيق أعلى معايير النزاهة والشفافية في جميع عملياتها.

■ حادي عشر: الموافقة

تسري هذه السياسة بعد موافقة مجلس إدارة جمعية الرعاية الإسلامية، ويلتزم جميع الموظفين والمتعاونين بتنفيذها لضمان تحقيق أهداف الجمعية بكفاءة وبما يتوافق مع القوانين والأخلاقيات المعمول بها.

■ الخاتمة

تعد سياسة الامتثال جزءاً أساسياً من ثقافة جمعية الرعاية الإسلامية، حيث تساهم في تعزيز الشفافية والنزاهة في جميع أنشطتها. تلتزم الجمعية بتوفير بيئة قانونية وأمنة تعمل فيها بكل نزاهة واحترام للقوانين المحلية والدولية، مع الحفاظ على أموال المتبرعين وضمان تقديم الخدمات لأكبر عدد ممكن من المحتاجين.